

واقع التهريب بالمنطقة الحدودية الجزائرية- المغربية - دراسة عينة من الأشخاص المهربين -

محمد خالد باسعيد
قسم الثقافة الشعبية
جامعة تلمسان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة التهريب و حجمه و أبعاده الثقافية و الاجتماعية و ذلك بمعاينة ما يحصل بالحدود الغربية و التعرف على ظلمات التهريب و سراديب أبطاله و وسائله، فحركة التهريب تتأثر بعوامل، أهمها العمل الأنثروبولوجي الثقافي و الاجتماعي، لتبقى هذه الظاهرة تتطلب رعاية خاصة من قبل مؤسسات الدولة لأنها مرتبطة خصوصا بمشاكل انعدام التنمية و عدم الاهتمام الكافي بسكان المنطقة الحدودية.

إن التطور السريع الذي طرأ على المجتمعات الإنسانية دفع البشرية بطابع حديث لم تعهده منذ نشأتها، كما حصل تداخل في الثقافات و العادات فانصهرت بعض أنماط السلوك الانحرافي لتشكل نهجا جديدا لم يكن معهودا من قبل أو لم يكن معهودا على الأشكال التي يحدث فيها الآن.

فنظرا لازدياد النشاط المالي و التجاري بالبلاد في السنوات الأخيرة الناجم عن الانفتاح الاقتصادي، حيث أصبح دور الإنسان يقيم تبعا لإمكانيته في الدخل و الصرف مما قلب معظم المثل العليا رأسا على عقب جاعلا من الثراء هدفا أسمى بغض النظر عن سبل الوصول إليه هذا ما فتح مجالات واسعة أمام النشاط غير المشروع، فسرعة الاتصال و الانتقال أوجدت شكلا جديدا من الجرائم ترتكب عبر الحدود الإقليمية للدول ضمن شبكات تمتد من دولة إلى دولة، و من قارة إلى قارة أخرى. و يكفي أن نذكر شبكات تهريب المواد المخدرة و الكحول و السلاح والأموال و تزوير العملات و تقليد الماركات الصناعية و تصريف بعض أنواع الإنتاج بصورة غير مشروعة. و يعتبر التهريب من أكثر الجرائم الجمركية خطورة و يتعلق بظاهرة عالمية تواجهها معظم دول العالم المتقدمة والمتخلفة و لو بدرجات متفاوتة من شأنه أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، و يخلف أثارا وخيمة على مستويات عدة اجتماعية، ثقافية، صحية، خلقية وأمنية.

والجزائر واحدة من هذه الدول، حيث أصبح خطر جريمة التهريب يهدد أمن و استقرار المجتمع الجزائري في الصميم، فقد تعددت و تكاثرت أنواع جرائم التهريب، هذه الجرائم التي تكاثر خطرها خلال سنوات الدم و اللأمن التي عرفت الجزائر مع بداية التسعينات و انشغال قوات الأمن بمكافحة الإرهاب أصبحت تثير عدة تساؤلات حول سبل مكافحتها و وضع حد لها.

كل هذا اتخذ حجما جديدا يثير اهتمام القائمين على أمر التصدي لجريمة التهريب مما دعاهم إلى تنظيم نشاطهم و مدّ يد التعاون عبر الحدود للوقوف بوجه هذا التيار الخطر الذي يهدد أمن البشرية جمعاء.

والدراسة الحالية تعالج واقع التهريب بالمنطقة الحدودية الجزائرية - المغربية في ظل التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفتتها البلاد، و على الرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع فإن نصيبه من البحث العلمي محدود جدا إن لم نقل منعدم و قد يرجع عدم الاهتمام هذا إلى طبيعة النشاطات التهريبية غير المشروعة و خطورة دراسة الظاهرة و التقرب من المهربين و كذا إلى نقص المعلومات الرسمية أحيانا و عدم تعبيرها عن الواقع أحيانا أخرى، كل هذه العوامل شكلت صعوبة كبيرة بمناسبة دراستنا لظاهرة التهريب عبر الحدود.

أولا - الإشكالية:

تتمحور إشكالية هذا الموضوع في مجموعة من التساؤلات تشير في مضمونها إلى البحث عن الخلفية الثقافية و الاجتماعية لجريمة التهريب. حيث تفيد الملاحظات الميدانية كما تبينها الإحصاءات و المعاينة الميدانية التي أقوم بها كوني إطارا بإدارة الجمارك، الارتفاع الكمي و النوعي لجريمة التهريب في المجتمع الجزائري. و هذا يعتبر مساسا بالمنظومة التربوية الأخلاقية و القانونية لهذا المجتمع.

انطلاقا من الحجم المعتبر للتهريب الذي تبرزه الإحصائيات الرسمية المتوفرة خصوصا فيما يتعلق بتهريب المخدرات؛ الأسلحة؛ المشروبات الكحولية والسجائر؛ و بالتالي البحث عن أبعاد ظاهرة التهريب.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب تشخيص طبيعة التهريب و أبعاده من خلال البحث في العناصر التالية:

- ✓ طبيعة التهريب.
- ✓ ملامح مشكلة التهريب.
- ✓ الخصائص العامة للأشخاص المتورطين في التهريب.

ثانيا - أهمية الدراسة:

إن موضوع الدراسة وهو " واقع التهريب بالمنطقة الحدودية الجزائرية - المغربية/ دراسة ميدانية " من الدراسات الجديرة بالبحث لأنها لم تحظ على غرار الأفعال الإجرامية الأخرى بالاهتمام المطلوب من قبل الباحثين والدارسين، و عليه فإنه يرجى من هذه الدراسة أن:

-تكون بداية لفتح فضاء علمي واسع لدراسات لاحقة حول أنثروبولوجيا جريمة التهريب في المجتمع الجزائري.

-تعطي صورة واقعية عن الأبعاد التي تساهم في ارتفاع ظاهرة التهريب.

- تنير أجهزة الدولة بطرق العلاج ووسائل التصدي للتهريب.

ثالثا - المفاهيم الأساسية:

أ - الجريمة:

الجرم لغة: الذنب، نقول جرم فلان، أي ذنب، و مثلها أجرم و اجترم فهو مجرم و جريم، و نقول أجرم عليه و جرم إليهم جريمة: جنى جناية، كإجرام المجرم، الذنب كالجريمة و جمعها جرائم: الجريمة اصطلاحا: هي من المنظور القانوني: «الفعل المخالف لنصوص القانون الجنائي الذي يضعه المشرع و يحدد العقوبات المقررة تطبيقا ضد من يخالف أو امره (بالفعل أو الامتناع)». فالجريمة في الاصطلاح القانوني هي السلوك الذي تحرمه الدولة لضرورة بها، و الذي تتدخل بعقاب مرتكبيه.

أما الجريمة من المنظور الاجتماعي: فهي «كل فعل ضار بالمصالح الاجتماعية و فيه انتهاك لحرمة التقاليد و الأعراف و العادات، يقتضي الحساب و المساءلة لمرتكبه». و من هذا المنطلق عرفها عالم الاجتماع راد كليف براون بأنها «انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه».

كما عرفها عالم الاجتماع إميل دوركايم بأنها «كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم و الأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة».

فالجريمة في الاصطلاح الاجتماعي و الأنثروبولوجي هي الخروج على قواعد السلوك الاجتماعي، وانتهاك للقيم و الأفكار التي يضعها المجتمع لأفراده. «فالمجتمع إذن يحدد ماهية السلوك العادي و ماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقا لقيمه و معايير».

و الجريمة كظاهرة إنسانية: هي إشباع الغريزة الإنسانية بطريقة غير عادية، لا يتبعها الإنسان العادي لإشباع نفس الغريزة، و يرجع ذلك إلى الظروف غير العادية التي ساعدت في التأثير على الفاعل لحظة ارتكاب جريمته.

ب - التهريب:

التهريب اسم مأخوذ عن الإيطالية contrabbando معناها ضد المنشور ban . أي :

- 1- تصدير سلعة وطنية خارج مكاتب الجمارك أو استيراد سلعة أجنبية خارج هذه المكاتب .
- 2- بشكل أعم: أي انتهاك للأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة السلع أو نقلها داخل النطاق الجمركي.

وقد ورد في معجم الوسيط مايلي : هرب فلانا : جعله يهرب . وهرب البضاعة الممنوعة : أدخلها من بلد إلى بلد خفية . المهرب : من يجترم إدخال الأشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد .

ج - جريمة التهريب:

ويعرف الفقه جريمة التهريب على أنه إدخال البضائع عبر الحدود الدولية أو إخراجها منها، بطريقة غير مشروعة أو إتيان أي فعل غير مشروع يتنافى والقانون، يقصد به التخلص من الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع الواردة أو الصادرة.

وعرفت المادة 121 الفقرة الأولى من قانون الجمارك المصري التهريب بأنه " يعتبر تهريبا إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون

أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة".

وقد عرف المشرع الجزائري جريمة التهريب على أنه مرور البضائع عبر الحدود خارج المكاتب الجمركية أو الاستيراد الخفي لبضائع مهربة أو إدخال بضائع عن طريق سري من بلد لآخر أو المرور غير الشرعي لبضائع قادمة من بلد إلى آخر.

د - المنطقة الحدودية:

أهم ما يميز بعض جرائم التهريب هو صلتها بالإقليم الجمركي و النطاق الجمركي:

* الإقليم الجمركي: عرفته المادة الأولى من قانون الجمارك بأنه يشمل الإقليم الوطني (المساحة الأرضية التابعة للدولة)، المياه الداخلية (المراسي، الموانئ، المستنقعات المالحة)، المياه الإقليمية (حددت بـ 12 ميلا بحريا انطلاقا من الشاطئ)، المنطقة المتاخمة (منطقة تقع وراء المياه الإقليمية أي مابعد 12 ميلا انطلاقا من الشاطئ طولها هي الأخرى 12 ميلا) و الفضاء الجوي الذي يعلوهم.

* النطاق الجمركي: ويتمثل في منطقة خاصة للمراقبة، تقع على طول الحدود البحرية و البرية، وهذا نظرا إلى تزايد حركات التهريب بالمناطق المحاذية للشريط الحدودي، ولقد حدد قانون الجمارك مجال النطاق الجمركي كما يلي:

- المنطقة البحرية: تتكون من المياه الإقليمية و المنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية.

- المنطقة البرية: تمتد على الحدود البحرية من الداخل إلى خط مستقيم مرسوم على بعد 30 كلم منه وعلى الحدود البرية من أحد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه. و تجدر الإشارة إلى أنه تسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم إلى غاية 60 كلم، كما يمكن تمديده إلى غاية 400 كلم في الجنوب.

رابعا - مفهوم التهريب:

أ - تطور التهريب:

إن المجتمعات البدائية لم تعرف التهريب بمفهومه الحالي و لم يكن بنفس الخطورة، إذ كانت العمليات التجارية تتم بين الدول المجاورة و البعيدة بصفة عادية خاصة في غياب رسم حدود واضحة، و غياب دولة كاملة بحكومتها و جيوشها تمكنها من مراقبة حدودها و تجارتها، أيضا أن للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها المجتمعات البدائية، دور كبير في تبرير المبادلات خاصة و أن بعضها ذو إنتاج محدود في المواد الضرورية للحياة.

و منه كان يعتبر التهريب عملية عادية من عمليات التجارة الخارجية، وخاصة في غياب النصوص القانونية والتنظيمية التي تعاقب مرتكبي هذه الجريمة.

و قد انتهى هذا التطور، مع ظهور الدولة بالمفهوم المعاصر، كمؤسسة تعمل على الحفاظ على خيرات البلاد و تطوير الاقتصاد إلى سن قواعد عامة لسلوك الفرد داخل المجتمع، ورسمت فيها الحدود التي لا يجوز له تجاوزها، و ما يتعرض له من جزاء إن هو خرج عنها، و ذلك ضمن أحكام تشكل في مجملها ما يسمى بقانون مكافحة التهريب.

تغيرت النظرة إلى التهريب خاصة مع وجود تشريعات وتنظيمات قانونية جندت لها وسائل مادية و بشرية لمكافحته، و أصبحت تعمل على تطوير وسائل الحماية و الدفاع، بالموازاة راح المهربون يطورون وسائلهم لمواجهة الدولة سواء القانونية أو التقنية.

وإن كانت جريمة التهريب تتمثل في إدخال البضائع إلى الدولة أو إخراجها منها عبر الحدود بطرق غير مشروعة أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة، قصد التخلص أو التهريب من دفع الضريبة المفروضة على البضاعة الواردة أو الصادرة، غير أن القيود التي تفرضها الدولة لمنع الاستيراد أو التصدير لا تهدف إلى رعاية مصالحها الاقتصادية فحسب و إنما تريد بها حماية مصالح أخرى، فقد تكون الاعتبارات السياسية أو العسكرية السبب في الرقابة الجمركية كما هو الحال عندما تحظر الدولة استيراد البضائع من بلاد معينة بقصد الضغط على هذه البلاد، و قد تكون الغاية اجتماعية عندما تفرض الدولة ضريبة باهظة على استيراد الخمر أو السجائر، تنفيرا للناس من الإقبال عليها و قد تكون الغاية خلقية أو تربوية عندما تمنع الدولة استيراد المطبوعات و الصور المخلة بالآداب و الدين، و قد تكون الغاية صحية كما هو الحال في حظر استيراد المواد المخدرة والسلع الفاسدة، و قد تفرض الرقابة لاعتبارات تتعلق بأمن الدولة كحظر استيراد المفرقات والأسلحة النارية؛ لذا فإن الإخلال بهذه القواعد هو عامل من العوامل الهدامة للاقتصاد، لما ينتج عنه من ضياع حقوق الخزينة العامة والقضاء على الصناعات، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة فادحة في الدخل الوطني و يسبب انتهاكا للنظام العام فتعم الفوضى و تفسد الأخلاق و تنتشر البطالة و يهاجر المواطنون الشرفاء سعيا وراء لقمة العيش نظرا لتغيير الظروف الداخلية والظروف الخارجية، و علاقة الدولة بباقي الدول الأخرى فعدو الأمس يكون صديق الغد. فالعلاقات الدولية ليس لها ثوابت والظروف الخارجية قد تفرض معطيات تتغير بظهور معطيات أخرى على السطح لذلك فإن استخدام الرقابة قد تتعدد أسبابها و بالتالي تتغير صور الرقابة من وقت لآخر حسب الظروف، فهذه دولة ترغب في حماية صناعتها الناشئة و تلك ترغب في غزو أسواق العالم، فمن الطبيعي أن يكون لكل دولة على حدى حسب أهدافها أساليب الرقابة التي تختلف عن أساليب الرقابة في الدولة الأخرى.

ب-التهريب في التشريع الجنائي الجزائري:

تعد جرائم التهريب في الفقه و التشريع الجنائي جرائم اقتصادية ومالية، تمثل مشكلة اجتماعية كونها ترتبط بنزوع الإنسان نحو الكسب المادي غير المشروع، قد يتسع و يضيق مفهومها حسب درجة التطور الاقتصادي لأي بلد، غير أنها تنشط أكثر في البلدان المتخلفة في مراحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. للتشريع الجمركي دور بالغ في حياة البلاد، ليس فقط لأنه يحقق للدولة موردا ماليا، و إنما أيضا لأنه السياج الذي تؤمن الدولة بواسطته فاعلية سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. فالتهريب ظاهرة علمية تعرفها معظم دول العالم، و لو

بدرجات متفاوتة، ولقد تكلفت التشريعات الجزائية أو الجمركية للدول بتحديد الإطار القانوني لجريمة التهريب، غير أنها لم تصل إلى تعريف موحد لها.

ويعرف الدكتور صخر عبد الله الجنيدي (مدعي عام دائرة الجمارك بالأردن) جريمة التهريب بأنها: " كل عمل ايجابي أو سلبي يتضمن خرقا للتشريعات و اللوائح الجمركية و يلحق ضررا في مصالح الدولة، و يقدر الشارع من أجلها عقوبة ".

إن المشرع الجزائري، غير بعيد عن الموروث الاستعماري اعتمد مفهوم التهريب الجمركي المعتمد من طرف المشرع الفرنسي حيث يكيف جريمة التهريب الجمركي حسب الماد 324 من قانون الجمارك الجزائري بأنها استيراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجمركية. كما أورد المشرع جملة من الأفعال تقع تحت طائلة هذا التكيف، يكون خرقا للمقتضيات القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة و نقل البضائع داخل الإقليم الجمركي.

❖ أنواع التهريب:

إذا كان التهريب هو استيراد أو تصدير البضائع خارج المكاتب الجمركية، هناك حالات أخرى لا تعتبر في حد ذاتها تهريبا، غير أن المشرع اعتبرها من قبيل التهريب، خشية من إفلات عدة تصرفات احتمالية من العقاب نظرا لصعوبات إثباتها، بسبب تفنن المهربين و استخدامهم لطرق ووسائل جد متطورة، يصعب على رجال الجمارك ضبطها هذا من جهة، و من جهة أخرى بالنظر إلى عدم إمكانية تموقع الجمارك على طول الشريط الحدودي قصد مسك المهربين، لذا عمد المشرع إلى التوسع في مفهوم التهريب بإضافة وضعيات يفترض من خلالها وقوع عملية التهريب.

وينقسم التهريب إلى عدة أنواع بحسب وجهة النظر التي يبني عليها التقسيم، غير أن أهم ما يلاحظ على تلك التقسيمات أنها متشابهة و متداخلة بحيث يتعذر الفصل بينها في الكثير من الأحوال، كما أنها تتفاوت في أهميتها و فائدتها وأهمها ما يلي:

1. من حيث الركن المادي للجريمة:

ينقسم التهريب إلى تهريب فعلي و تهريب حكمي:

✓ التهريب الفعلي:

هو الصورة الغالبة في التهريب سواء وقع الاعتداء على مصلحة الدولة الضريبية أو غير الضريبية، و يتحقق هذا النوع من التهريب بإدخال بضاعة تستحق عليها ضريبة إلى البلاد، أو بإخراجها منها بطريقة غير مشروعة دون أداء هذه الضريبة أو باستيراد أو تصدير بضاعة يحظر القانون استيرادها أو تصديرها. وعادة ما يقترن إدخال البضائع أو المواد الأخرى أو إخراجها بطرق احتيالية و إن كان ذلك ليس شرطا لازما لوقوع التهريب، كما يمكن أن يتخذ صورا أخرى:

- اكتشاف بضائع محظورة أو خاضعة لرسم مرتفع على متن سفينة عابرة أو راسية في المنطقة البحرية حتى و إن صرح بها قانونا.

- عدم إحضار البضائع أمام الجمارك.

- عدم إحضار البضائع المستوردة أمام أقرب مكتب للجمارك واتباع الطريق المباشر الأقصر.

- هبوط الطائرات التي تقوم برحلات دولية في غير المطارات التي توجد فيها مكاتب الجمارك.

- تفريغ البضائع أو إلقاؤها أثناء الرحلة إلا في حالة وجود أسباب قاهرة أو برخصة من السلطات المختصة بالنسبة لبعض العمليات.

- تفريغ و شحن البضائع غشا المنقولة بواسطة السفن و الطائرات.

✓ التهريب الحكمي:

هو نوع من التهريب لا يدخل ضمن الإطار العام لجريمة التهريب، إذ تختلف عنه بعض العناصر الجوهرية التي يتكون منها التهريب بمعناه المألوف، إلا أن المشرع ألحقه بالتهريب الفعلي و أجرى عليه حكمه، لأنه يؤدي إلى ذات النتيجة التي يؤدي إليها التهريب الفعلي و إن اختلف معه في الشكل.

يقع التهريب الحكمي دون اشتراط أن تكون البضاعة المهربة أو المراد تهريبها قد اجتازت الحدود، و لكن القانون جرّم هذه الأفعال التي من شأنها أن تجعل احتمال إدخال البضاعة إلى الإقليم الجمركي أو إخراجها منه قد وقع فعلا أو افتراضا أو قريب الوقوع.

ومن هنا أخضع المشرع تنقل بضائع معينة داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي برخصة من إدارة الجمارك، و يجب على ناقلي هذا النوع من البضائع في حالة ما إذا كانت موجودة بالمنطقة البرية من النطاق الجمركي، التصريح بها لدى أقرب مكتب جمركي قبل رفعها. و ما إذا كانت هذه البضائع آتية من داخل الإقليم الجمركي و دخلت المنطقة البرية من النطاق الجمركي وجب اقتيادها إلى أقرب مكتب جمركي للتصريح بها. كما يلتزم الناقلون بالبيانات الواردة في رخصة التنقل، و أن يثبتوا فوراً حيازتها القانونية عند أول طلب لرجال الجمارك بمجرد دخولها إلى النطاق الجمركي أو أثناء تنقلها فيه، و تعد مخالفة هذه القواعد تهريباً في مفهوم القانون.

2. من حيث المصلحة المعتدى عليها:

ينقسم إلى تهريب ضريبي و غير ضريبي:

✓ التهريب الضريبي:

ويتحقق بإدخال البضائع أو إخراجها بطريقة غير مشروعة دون أداء الضريبة المستحقة، وهو إضرار بمصلحة ضريبة الدولة، ويتحقق هذا الإضرار بحرمانها من تلك الضريبة.

✓ التهريب غير الضريبي:

يتمثل في إدخال المهرب بضاعة أو أخرجها من البلاد خرقا للحظر المفروض عليها، ويستوي أن يكون الجاني قد أدخل البضاعة أو أخرجها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة.

والفرق بين صورتَي التهريب من حيث المصلحة المعتدى عليها، أنه بينما يهدف قانون الجمارك من العقاب على التهريب الضريبي إلى حماية مصلحة الدولة الضريبية من الإضرار بها أو تعريضها للخطر، فإنه يهدف من وراء العقاب على التهريب غير الضريبي إلى مصلحة أخرى أساسية غير مصلحتها الضريبية و التي قد تكون اقتصادية أو حربية أو صحية أو أخلاقية.

3. من حيث جماعة التهريب:

ينقسم التهريب إلى جماعي وفردى:

التهريب الجماعي:

وهو التهريب الذي ينصب على كميات كبيرة من البضائع، وأنواع محددة منها غالبا ما تكون محل اعتبار، وهو يقع عملا بواسطة عصابات منظمة.

✓ التهريب الفردى:

وهو الفعل الذي يقع من قبل شخص أو أشخاص منفردين سواء كانوا من البحارة أو العاملين بالسفن أو الطائرات أو المسافرين أو من طرف سكان الحدود و غيرهم، وهو عادة ينصب على كافة البضائع دون تمييز و يقع على كافة الحدود و بواسطة جميع الوسائل الممكنة و هو أقل خطورة من التهريب الجماعي.

خامسا - ملامح مشكلة التهريب في الجزائر:

لقد كثر الحديث عن التهريب و انعكاساته على اقتصاد البلاد، ومهما قيل عن التهريب فلا يمكن معرفة حجمه و حقيقته إلا بمعاينة ما يحصل بالحدود عن كتب حيث تتعرف عن قرب على ظلمات التهريب و سراديب أبطاله ووسائله.

فجرائم التهريب في الجزائر تتبوأ الصدارة بنسبة 95% من مجموع المخالفات الجمركية، فضلا عن ارتفاع عدد قضايا التهريب التي ترفع إلى المحكمة العليا، إذ يبلغ 1023 قضية في سنة 1996 وهي تشكل ما يناهز الربع من مجموع قضايا الجنج و المخالفات المرفوعة سنويا إلى المحكمة العليا خلال سنوات 1993م إلى 1996م. وحسب تقديرات المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان فإن مجموع جرائم التهريب في تطور دائم، و يوضح الجدول التالي عدد الجرائم الجمركية المعاينة و المسجلة لدى إدارة الجمارك بصفتها متابعا في المادة الجمركية.

ويتضمن الجدول عدد القضايا النزاعية المسجلة على مدار عشر سنوات ابتداء من عام 2000 إلى عام 2010م.

السنة	عدد الجرائم الجمركية المعاينة
2000	2625
2001	2184
2002	1316
2003	2067
2004	2268
2005	2000
2006	2459
2007	2710
2008	3192
2009	3096
2010	2808

إن ما يسمى بالسوق noir يشغل حيزا لا يستهان به داخل أسواقنا العمومية و بالتالي في اقتصادنا الوطني و يجلب إليه عددا معينا من الزبائن ومن المشتغلين ممن يفضلون الربح السهل و الوافر، وهي أهم الأسباب المفسرة لإقبال فئة معينة على الخوض في هذا النشاط غير مشروع رغم ما يتضمنه من مخاطر.

فبينما يتواصل إغلاق الحدود البرية بين المغرب و الجزائر، يستمر تدفق السلع المهربة من الجزائر على المناطق الحدودية المغربية، وتتوزع هذه السلع بين المحروقات و الأدوية و الأدوات المنزلية و حليب الأطفال و المواشي و الفريضة و السميد و التمر...، بينما تتدفق إلى السوق الجزائرية الخضر و الفواكه المغربية و بعض المواد الغذائية و الألبسة المستوردة من مدينة مليلية المحتلة من طرف اسبانيا إضافة إلى المخدرات و المشروبات الكحولية. و الجدول التالي يوضح أهم البضائع التي كانت محل تهريب و المحجوزة لدى المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان.

2004	2003	2002	
1314,853	688,945	384,187	المخدرات (كغ)
20151	35372	31083	الكحول (قارورة)
8426	10409	1491	السجائر (خرطوشة)
489559	333702	54710	الوقود (لتر)
124	289	-	المواشي (رأس)
658	429	-	السيارات
168320	532670	-	المفرقات (وحدة)

لقد أصبحت ظاهرة التهريب من المشكلات الاجتماعية ذات الصلة المباشرة بالبطالة و الفقر، إذ أظهرت الإحصائيات الرسمية أن فئة البطالين من المجتمع هي الفئة المتورطة فيالتهريب أكثر من غيرها.

ويتبين من الإحصائيات المتعلقة بظاهرة التهريب في الغرب الجزائري، أنها في تزايد مستمر. و الجدول التالي يوضح عدد قضايا التهريب المسجلة لدى مصلحة الجمارك بمفتشيه الأقسام بمغنية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى سنة 2010 م.

السنوات	عدد القضايا
2000	965
2001	897
2002	593
2003	832
2004	735
2005	626
2006	1157
2007	1528
2008	1587
2009	1464
2010	959

ويتبين من الإحصائيات المتعلقة بالتهريب في الجزائر إلى استفحال الظاهرة بالغرب الجزائري مثل تلمسان و بشار...إلخ. و الجدول التالي يوضح عدد قضايا التهريب المسجلة خلال الثلاثي الأول من سنة 2005م لدى المديرية العامة للجمارك بمختلف المديريات الجهوية التابعة لها على مستوى الوطن الجزائري.

المديرية الجهوية	عدد القضايا	
	عند الاستيراد	عند التصدير
الجزائر	15	00
عنابة	12	00
بشار	38	02
قسنطينة	17	00
إيليزي	06	04
وهران	21	00
ورقلة	76	00
سطيف	10	00
تامنراست	13	08

07	68	تبسة
118	254	تلمسان
139	530	المجموع
669		المجموع العام

وتفيد الإحصاءات حول تطور نشاط التهريب في الجزائر، أن نسبة جرائم التهريب المرتكبة في المدن المجاورة للحدود مرتفعة جدا مقارنة مع جرائم التهريب المرتكبة في باقي المدن، وهذا ما يدل على ارتباط جريمة التهريب بالعوامل الطبيعية و الجغرافية.

وفي هذا الإطار سجلت البضائع، كمياتها و تطور حركات التهريب باتجاهها، و الجدول الآتي يوضح أهم البضائع التي تهرب أكثر من غيرها حسب إحصاءات المديرية العامة للجمارك خلال الثلاثي الأول من سنة 2005م بمختلف مناطق الوطن.

البضاعة	الكمية أو العدد	عدد القضايا
الذهب	7542.2 غ	12
الأسلحة	03مسدس	02
الخراطيش	2093 خرطوشة	04
المخدرات	459.116 كلغ	17
الحبوب المهلوسة	1079 قرصمخدر	01
السجائر	363381 خرطوشة	160
الكحول	8792 قارورة	97
المفرقات	160154070 وحدة	08
المواشي	598 رأس	15
الوقود	106676 لتر	128
السيارات	224	176

وكما هو معروف لدى الجميع شهد العقد الأخير تزايدا مذهلا في جرائم تهريب المخدرات، و قد تحولت مشكلة المخدرات و الكحول في الجزائر إلى مشكلة اجتماعية خطيرة ذات صلة بجرائم الإرهاب و العنف. حيث أن الحدود المغربية الجزائرية يكثر فيها هذا النوع من الجرائم أكثر من المناطق الأخرى من الوطن، حيث تصل النسبة للمحجوزات ذروتها إذ تقدر ب: 79,4 % من مجموع المحجوزات على المستوى الوطني خاصة نواحي تلمسان (إحصائيات 1995).

سادسا- الخصائص العامة للأشخاص المتورطين في التهريب - نتائج دراسة ميدانية-

أ - منهج الدراسة:

إن المنهج الذي يتماشى و الإشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى معرفة العلاقات القائمة بين الظاهرة و التغيرات المحيطة بها فهذه التغيرات تقوم على أساس:

1 - المتغير المستقل: يتمثل في البيئة الثقافية و الاجتماعية للمهرب.

2 - المتغير التابع: ظاهرة التهريب المصاحبة للبيئة الثقافية و الاجتماعية للمهرب.

ب - عينة الدراسة:

تتكون العينة الأصلية من 90 فرد يمارس نشاط التهريب، مودعين لدى مؤسسة إعادة التربية بتلمسان و متابعين على مستوى مفتشية الأقسام للجمارك بتلمسان على أساس العقوبات الجبائية، و بالتالي فان هذه العينة تعتبر عينة عمدية و هذا الاختيار له ما يبرره على مستوى أهداف الدراسة و الإشكالية المطروحة.

ج- الدراسة الاستطلاعية:

أقمنا دراستنا الاستطلاعية بمفتشية الأقسام للجمارك بتلمسان، الواقعة بوسط مدينة تلمسان.

إن مفتشية الأقسام للجمارك بتلمسان هي مقاطعة إقليمية تابعة للمديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، و اختصاصها الإقليمي يشمل المناطق التالية:

تلمسان، منصورة، شتوان، أولاد ميمون، الرمشي، عين ثلوث، بن سكران، زناتة، بنيمستار، سبدو، سيدي الجيلالي، العريشة و بني سنوس. ويرأس هذه المفتشية رئيس موضوع تحت السلطة التصاعدية المباشرة للمدير الجهوي.

و تتوفر مفتشية الأقسام على مكاتب للجمارك و مصالح للفرق من أجل ضمان السير الحسن للنشاطات الجمركية لتأطير التجارة الخارجية من جهة و مكافحة التهريب من جهة أخرى. بمفتشية الجمارك أطلعنا على بعض ملفات المهربين، و سجلات القضايا النزاعية للعشرينتين الأخيرتين، كما أجرينا مقابلة مع بعض المهربين المتابعين على مستوى المفتشية و الذين تم انتقاؤهم بطريقة مقصودة.

و كنا نهدف من وراء هذه الدراسة الاستطلاعية إلى مايلي:

* تعميق المعرفة بالموضوع المقترح للبحث، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

* تجميع ملاحظات و مشاهدات عن مجموع الظواهر الخاصة بالبحث.

* التأكد من مدى صلاحية أسئلة الاستمارة.

د - فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في صياغة الفرضية على المعلومات التي كنت أجمعها يوميا من العينة، كوني إطارا بسلك الجمارك، تمخض الجزء الأول منها عن الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في مقدمة عملنا الميداني... وقد استقر رأيي على أن ثقافة التهريب تزداد حدة في الحدود الغربية، و عليه فإن الفرضية العامة تكون كالتالي:

أن البيئة الثقافية و الاجتماعية للفرد لها أثر في تحقيق ظاهرة التهريب.

وقد قسمت الفرضية العامة كالتالي:

* البيئة الثقافية لها علاقة بظاهرة التهريب.

* الحياة البنيوية التي يعيشها الفرد تعتبر عاملا لممارسة التهريب.

هـ - أدوات الدراسة:

اعتمدنا على الأدوات التالية:

1- الملاحظة المباشرة، كوني إطارا بإدارة الجمارك و أتقابل مع المهربين يوميا.

2- المقابلة الموجهة المدعمة باستمارة إستبائية كتقنية أساسية لجمع البيانات المطلوبة للبحث، ويقصد بهذه التقنية مجموعة أسئلة في شكل واضح، بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي، وتجمع معا في شكل استمارة، وقد مرت الاستمارة بالمراحل التالية:

- المرحلة الأولى: الإطلاع على بعض الاستثمارات المصممة سابقا لدراسة المستوى الثقافي والاجتماعي للمجرم.

- المرحلة الثانية: تمت طباعة الاستمارة بعدما نوقشت مع الأستاذ المشرف و طبقت على عينة تجريبية في الدراسة الاستطلاعية.

- المرحلة الثالثة: بعدما طرأت تعديلات على كيانات الاستمارة، أصبحت لدينا استمارة مكونة من 31 سؤالاً، وتم طبعها في شكلها النهائي لتصبح جاهزة للتطبيق.

و - أهم النتائج:

- العمر:

لقد أثبتت الدراسة أن ذروة التهريب تكون بين السن الثامنة عشر و الخامسة و الثلاثين من العمر، بحيث 22,22% من المهربين تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و 25 سنة، 89,48% من هؤلاء تتراوح أعمارهم من 26 سنة إلى 35 سنة، و هذا المستوى هو المنتشر في إحصائيات أعمار المجرمين الواردة في العديد من.

و ما يمكن استخلاصه أن نتائج هذه الدراسة تتماشى و نتائج الدراسات السابقة بخصوص متغير العمر. فهي تركزت في الفترة الممتدة بين 18 سنة و 35 سنة و بلغت النسبة 11,71% من مجموع المهربين، لكن هذه النسبة لا تخفف من تأثير مستوى العمر الواقع من 36 سنة و 45 سنة فقد بلغت نسبة 22,22% من مجموع المهربين و هي نسبة معتبرة مقارنة بالفئة الأخيرة التي تبلغ أكثر من 45 سنة (تمثل 67,06 % من المجموع).

و لقد دلت الإحصاءات التي جرت على مستوى جمارك تلمسان أن أكثر من 80% من مجموع المهربين الذين تم ضبطهم سنة 2006 و البالغ عددهم 815 مهرب تتراوح أعمارهم ما بين 22 سنة و 36 سنة.

- الحالة المدنية:

كشفت الدراسة أن 67,56% من المهربين هم متزوجون بوحدة و 44,04% هم متزوجون بأكثر من واحدة، فحين بلغت نسبة المطلقين 56,15%، أما نسبة العزاب في عينة المساجين المهربين بلغت 33,23% من مجموع المحببين.

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن 67,76% من المهربين هم إما متزوجين أو مطلقيين، و هكذا يظهر جليا أن الفرد الذي يتواجد ضمن أسرة يكون مسؤولا عنها يجد نفسه مجبرا على الإنفاق عليها ليغطي مختلف متطلباتها وسيله إلى ذلك هو ممارسة التهريب.

وقد تبين من الدراسة الميدانية أن 65,56% من عينة البحث و عددهم 59 مهرب لديهم أولاد، و يمثل هذا العدد نسبة 85,50% من مجموع المتزوجين والمطلقين.

- المستوى التعليمي:

استنادا إلى المعطيات المتوصل إليها من خلال الدراسة اتضح تدني المستوى التعليمي لدى عينة المساجين المهربين، بحيث يتضح أن 67,46% من المهربين بلغ تعليمهم المستوى الابتدائي، و تأتي في المرتبة الثانية نسبة 44,24% و تمثل الذين ليس لديهم أي مستوى من التعليم (الأميين)، و تظهر في المرتبة الثالثة نسبة الذين وصلوا إلى التعليم المتوسط و تمثل 67,16% من مجموع المحببين.

أما النسبة لعينة المهربين الذين لديهم مستوى التعليم الثانوي بلغت 10% من مجموع المحببين، في حين فقط 22,02% هم من لديهم مستوى التعليم العالي.

- الاسم المستعار:

لقد كشفت الدراسة أن 11,61% من عينة البحث يحملون أسماء مستعارة، و ارتباط هذه الأسماء المستعارة بالمهربين، بهدف تضليل رجال الجمارك و الضبطية القضائية و بالتالي الإفلات من المتابعات الجزائية و الجبائية، و هذا يؤكد علاقة الاسم المستعار بالتهريب.

- شرب الخمر و تعاطي المخدرات:

أثبتت الدراسة أن 53,33% من أفراد العينة أعربوا عن تناولهم للخمر، و 42,22% منهم يتعاطون المخدرات.

- البطالة والفقر:

تفيد نتائج الدراسة أن 77,78% من أفراد العينة عاطلين عن العمل لا يوجد لديهم تأهيل مهني، و هذا ما يبين وجود علاقة مباشرة بين البطالة و جريمة التهريب.

سابعاً - آليات التصدي للتهريب في الجزائر:

إن مكافحة التهريب ليست بالأمر السهل، وإنما تتطلب تضافر جهود الجميع، انطلاقاً من دور الدولة في امتصاص حركات التهريب الجمركي وإقناع المهربين بالعدول عن عملياتهم التهريبية عن طريق التحسيس و الدعم الاجتماعي والتكفل بالطبقات غير الشغيلة، وكذا إصلاح أجهزة ومؤسسات الدولة وتأهيل الاقتصاد الوطني المحفز للاستثمار والعمل بالقطاع الرسمي؛ وصولاً إلى الدور الاستراتيجي الذي تقوم به إدارة الجمارك لمكافحة التهريب، سواء على المستوى المحلي عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية و أخرى ردعية، أو على المستوى الدولي عن طريق الاهتمام بالتعاون الدولي لمكافحة التهريب الجمركي.

لابد من الإشارة إلى ضرورة إشراك كل الفاعلين في المجتمع في مسعى الوقاية من التهريب و مكافحته، إذ يجب تحسيس المستهلكين بخطورة استهلاكهم للبضائع المهربة على صحتهم وأمنهم وسلامتهم، ضف إلى ذلك ضرورة إشراك المتعاملين الاقتصاديين المنتجين للخيرات والخدمات الاقتصادية في مكافحة الغش والتهريب، انطلاقاً من المخاطر التي تهدد منتوجاتهم ووحداتهم الإنتاجية.

1- الإجراءات الوقائية:

إن طبيعة عمل إدارة الجمارك تنصب على مهمتين أساسيتين، مهمة تسهيل وتبسيط حركة البضائع ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من جهة، ومهمة تفعيل إجراءات المراقبة الجمركية قصد إحباط محاولات الغش والتهريب.

أ- إصلاح وعصرنة إدارة الجمارك:

تعد الإجراءات الجمركية والعراقيل البيروقراطية التي يطرحها العمل الجمركي، قد تؤدي إلى نفور المتعاملين الاقتصاديين من العمل بالقطاع الرسمي وتوجيههم للعمل غير المشروع، عن طريق عمليات الاستيراد أو التصدير بدون تصريح أو عمليات التهريب الجمركي. هذه الوضعية أدت بإدارة الجمارك إلى اعتماد برنامج عام للإصلاح والعصرنة منذ عام 1993 (صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 1993/11/22) تمثل مكافحة التهريب الجمركي أحد محاوره الأساسية.

1- تكييف تنظيم إدارة الجمارك مع المهام الجديدة المنوطة بها:

تحرير دواليب التجارة الخارجية منذ بداية التسعينات وفتح الاستثمارات أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، أدى إلى إعادة النظر في مهام ودور الجمارك في الاقتصاد الوطني، وكشف عدم ملائمة تنظيم هذا الجهاز وطرق تسييره في ظل المعطيات الاقتصادية الجديدة.

2- تنمية الموارد البشرية والتكوين:

انطلاقاً من أنّ فعالية أي تنظيم لا يمكن أن تتحقق إلاّ بالأفراد الذين يضعونه حيّز التطبيق، اعتمدت إستراتيجية إصلاح وعصرنة إدارة الجمارك على الاهتمام بالعنصر البشري، وهذا عن طريق اتخاذ إجراءات إستعجالية حازمة قصد إيجاد حل لعدم التوازن وعدم التأهيل على الموارد البشرية.

3- تحسين الإمكانيات المادية:

إنّ تعدد مهام الجمارك المتعلقة بمكافحة الغش والتهريب الجمركيين، يقتضي توفر تجهيزات ومقرات مجهزة بالمرافق الضرورية للعمل، وكذا وسائل مادية متطورة تتوافق مع اختصاصات أعوان الجمارك سواء تعلق الأمر بإجراءات المراقبة الجمركية أو بإجراءات مكافحة الغش.

4- إصلاح قانون الجمارك:

في رأينا، إن إصلاح قانون الجمارك يمكنه أن يحقق فعالية أكبر في مجال مكافحة التهريب، إذا منحت صلاحيات أكبر لأعوان الجمارك فيما يتعلق بالضبط الجمركي، حيث أقترح في هذا المجال منح صفة الضبطية القضائية على الأقل لبعض أعوان الجمارك المكلفين بمعاينة الجرائم الجمركية، هذا ما يمكنهم من استكمال إجراءات البحث والتحري عن الجرائم وجمع الأدلة عنها، والبحث عن مرتكبيها.

كما أنّ إعادة النظر في تجريم بعض الأفعال والعقوبات والجزاءات الجمركية المسلطة على المهربين، وكذا ملاءمة النصوص التطبيقية لقانون الجمارك مع الواقع بإمكانه أن يساهم أكثر في التقليل من حجم التهريب والدفع بالمؤسسة الجمركية إلى الأمام.

ب- مكافحة الفساد والرشوة وتعزيز أخلاقيات المهنة الجمركية:

انطلاقاً من تشخيص ظاهرة التهريب في الجزائر، يظهر أن أية إستراتيجية لمكافحة التهريب لن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا تم إدراج مطلب مكافحة الفساد والرشوة وتعزيز ثقافة أخلاقيات المهنة في الوظيفة الجمركية ضمن المحاور الكبرى لإصلاح وعصرنة إدارة الجمارك، الذي يساهم بدوره في مسعى مكافحة كل أشكال الغش والتهريب الجمركيين، وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات في هذا المجال منها:

1- جعل أخلاقيات المهنة محورا أساسيا في سياسة تسيير الموارد البشرية:

إنّ هذا المطلب يتطلب الاهتمام بكل مركبات سياسة تسيير الموارد البشرية من توظيف، تقييم، حركية، تكوين ورسكلة، مراقبة وممارسة السلطة التأديبية.

2- الاهتمام بالجانب الاجتماعي وشروط العمل

إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي للموظف يعتبر من أهم وسائل تحصينه من مختلف الانحرافات الأخلاقية التي يمكن أن تنجر عن تدهور وضعه الاجتماعي، والذي يمكن أن يؤدي به إلى استعمال طرق غير مشروعة لتحسين وضعه المادي ومكانته الاجتماعية، و تقوم هذه السياسة الاجتماعية على محورين أساسيين:

□ التكفل الاجتماعي بالموظفين.

□ سياسة الأجور.

ج- المساعي الدولية الرامية إلى تجسيد أخلاقيات المهنة:

لقد أبدت المجموعة الدولية اهتماما واضحا بموضوع أخلاقيات المهنة، ويبدو ذلك جليا من خلال اتخاذها لعدة مبادرات من أجل مناقشة الوضع، والخروج ببعض التوصيات والتدابير ذات الطابع الدولي، وهذا من أجل الحد من انتشار ظواهر الفساد في مختلف القطاعات لاسيما ظاهرة الرشوة بقطاع الجمارك، وكذا من أجل رسم إطار أخلاقي عام.

2- الإجراءات القمعية:

إن الدور الذي تقوم به المؤسسة الجمركية قصد تسهيل حركة البضائع ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، لم يمنعها من التركيز على تطبيق الإجراءات المحكمة للمراقبة الجمركية قصد قمع عمليات الغش والتهريب، قصد تطبيق الجزاءات والعقوبات الجمركية المنصوص عليها قانونا.

أ- الأعوان المكلفون بمعاينة جرائم التهريب الجمركي:

لقد تضمن القسم الأول من الفصل الخامس عشر من قانون الجمارك، الأحكام العامة المتعلقة بالجرائم الجمركية بصفة عامة، بما فيها الجرائم المكتبية وجرائم التهريب الجمركي، ولقد حددت الفقرة الأولى من المادة 241 من قانون الجمارك الأعوان المؤهلين لمعاينة الجرائم الجمركية بما فيها جرائم التهريب الجمركي، حيث تنص على ما يلي:

"يمكن لأعوان الجمارك وضباط الشرطة القضائية وأعوانها المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية، وأعوان مصلحة الضرائب، وأعوان المصلحة الوطنية لحراس الشواطئ، وكذا الأعوان المكلفين بالتحريات الاقتصادية، والمنافسة والأسعار والجودة وقمع الغش، أن يقوموا بمعاينة المخالفات الجمركية وضبطها".

ب- الصلاحيات المخولة للأعوان المكلفين بقمع جرائم التهريب:

يخول قانون الجمارك وقانون الإجراءات الجزائية وكذا القوانين الأخرى المسيّرة للمصالح المكلفة بمعاينة وضبط الجرائم الجمركية. بما فيها جرائم التهريب الجمركي، سلطات واسعة للأعوان المؤهلين للقيام بذلك، سواء تعلق الأمر بالبضائع محل الغش أو حيلال الأشخاص، أو بعض الصلاحيات التي تمكنهم من الكشف والتحري عن الغش والتي نص عليها قانون الجمارك و من بين هذه الصلاحيات:

- ☐ تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل.
- ☐ تفتيش المنازل.
- ☐ الاطلاع على الوثائق والسجلات.

ج- دور المراقبة الجمركية في مكافحة التهريب:

تمارس إدارة الجمارك عملها عبر سائر الإقليم الجمركي، كما تنظم منطقة خاصة للمراقبة المشددة على طول الحدود البرية والبحرية، ويتعلق الأمر بالنطاق الجمركي، حيث تتولى إدارة الجمارك مراقبة وحماية المنافذ البرية والبحرية والجوية للدولة، وحماية حدود الدولة من الحركة غير المشروعة للبضائع ورؤوس الأموال من وإلى الخارج؛ وإن عمليات المراقبة الجمركية لا بد أن تستند على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول تيارات التهريب. وانطلاقا من المعلومات

المتحصل عليها حول تيارات التهريب بمنطقة معينة، يمكن لأعوان الجمارك رسم خطة محكمة للكشف عن هذه النشاطات، وإن هذه المهام مخولة أساسا لمصالح الفرق الجمركية المكلفة بمكافحة التهريب التي تعمل على تكثيف عمليات المراقبة، لضمان احترام القوانين والأنظمة السارية التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها؛ والمراقبة الجمركية تتم وفقا لتقنيات عملياتية عدة أهمها أعمال الدوريات والحواجز الجمركية.

خاتمة

يعرف الشريط الحدودي الغربي الفاصل بين الجزائر و المغرب الأقصى حركة تهريب واسعة لمختلف البضائع، ينشطها مهربون جزائريون و مغاربة ينتمون إلى شبكات تهريب تقليدية و بعضها شبكات محلية و أجنبية منظمة، لا تتورع في بيع كل شيء مقابل أي شيء خاصة لدى فئات من الجزائريين، حيث ينخرون اقتصاد بلدهم و يجلدون ذواتهم بمختلف " الأسواط " في نوع من السادية الاجتماعية و الاقتصادية؛ يهربون من بلدهم الغالي و الثمين و يستنزفون الخزينة العمومية بالملايير من الدينارات سنويا، عندما يهربون لأشقيائهم المغاربة الوقود، و رؤوس الأغنام و الأبقار و الماعز، و السميد و الفرينة و مواد البناء؛ وهي مواد ثمينة مقابل مواد من عالم الخردوات، كالطماطم والعجائن و الألبسة و الحلويات التافهة... وسط ثغرات قانونية معقدة، يعمل رجال الجمارك و مختلف الأسلاك الأمنية جهودا مضنية للحد من خطورتها، ومجابهتها بمختلف الوسائل والطرق، لأن القضية قضية دولة تتعرض لنزيف حاد لمقوماتها و مقدراتها الاقتصادية عبر الحدود.

الهوامش

- (1) - أحمد الراوي. ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة، مادة المجرم.
- (2) - بركات النمر المهيترات. جغرافيا الجريمة، علم الجريمة الكارتوغرافي، مجد اللاوي، طبعة أولى، 2001م، ص 32.
- (3) - نعام سليم. الإنحراف، مكتبة الخدمات الطباعية، دمشق، طبعة 1980م، ص 145.
- (4) - جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان. الجريمة و الإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطية، الإسكندرية، طبعة 2001م، ص 184.
- (5) - جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان. المرجع نفسه، ص 184.
- (6) - سامية حسن الساعاتي. الجريمة و المجتمع. بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، طبعة ثانية 1983م ص 15.
- (7) - جيران كورنو . معجم المصطلحات القانونية ، ترجمة منصور القاضي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 547 .
- (8) - مكتب الجمارك : هو مصلحة ، أين تتم فيه عند الاستيراد و التصدير الإجراءات الجمركية ، و كل الإجراءات القانونية و التنظيمية المفروضة و المطبقة على البضائع .
- (9) - إبراهيم أنيس و آخرون. المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، المكتبة الإسلامية للطباعة و النشر و التوزيع اسطنبول الطبعة الثانية ، 1972 ، ص 980 .
- (10) - صانع قهقار. جريمة التهريب الجمركي، مذكرة التخرج من المدرسة الوطنية للإدارة، 2000، ص 05.
- (11) - قانون الجمارك المصري رقم 63- 66 المؤرخ في: 1963/06/13 المعدل و المتمم.
- (12) - د. صخر عبد الله الجندي. جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه و القضاء، عمان، 2002م، ص 04.
- (13) - د. صخر عبد الله الجندي، المرجع السابق، ص 04.
- (14) - تنص المادة 324 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في: 1979/07/21 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم: 98-10 المؤرخ في: 1998/08/22 « يقصد بالتهريب ما يأتي :
* استيراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجمركية
* خرق أحكام المواد: 25- 51- 60- 62- 64 - 221 - 222 - 223 - 225- 225 مكرر- 226 من هذا القانون ،
* تفرغ و شحن البضائع غشا،
* الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور.»
- (15) - د. صخر عبد الله الجندي. المرجع السابق، ص 04.
- (16) - د. أحسن بوسقيعة. المنازعات الجمركية، تصنيف الجرائم و معاينتها - المتابعة و الجزاء، دارالنشر النخلة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2001م، ص 52.
- (17) - د. صخر عبد الله الجندي، المرجع السابق، ص 04.
- (18) - انظر الملحق رقم: 01
- (19) - رخصة التنقل: هي وثيقة مكتوبة (استمارة مطبوعة) تسلم من قبل مكاتب الجمارك يرخص بموجبها بتنقل البضائع التي تخضع لرخصة المرور داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي، تتضمن البيانات الآتية:
- أسماء و ألقاب ورتب وإقامة الأعوان الموقعون على الرخصة
- اسم و لقب و عنوان المرخص له بنقل البضاعة
- طبيعة البضاعة محل النقل وعددها و وزنها
- عنوان مكان رفع البضاعة و عنوان مكان مقصدها والمسلك الواجب إتباعه و مدة النقل (عدد الساعات) و نوع وسيلة النقل المستعملة و رقمها.
- (20) - د. كمال حمدي. جريمة التهريب الجمركي و قرينة التهريب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997م، ص 20.

- (21) - المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان تشرف على خمس مفتشيات أقسام للجمارك هي: تلمسان، مغنية، الغزوات، عين تموشنت، و سيدي بلعباس. و تغطي أربع ولايات هي: تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس و سعيدة.
- (22) المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، مصلحة الإحصاءات، نشرة دورية، 2011م.
- (23) - أ. أحمد خليفي. تهريب البضائع و التدابير الجمركية الوقائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص 01.
- (24) - المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، مصلحة الإحصاءات، نشرة دورية 2004م.
- (25) - الإختصاص الإقليمي لمفتشية الأقسام للجمارك بمغنية يشمل كلا من الدوائر التالية: دائرة مغنية، دائرة بني بوسعيد و دائرة صبرة.
- (26) - المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، مصلحة الإحصاءات، نشرة دورية 2011م.
- (27) - المديرية العامة للجمارك، المديرية الفرعية للإحصاء، نشرة دورية، 2005م.
- (28) - المديرية العامة للجمارك، المديرية الفرعية للإحصاء، نشرة دورية، 2005م.
- (29) - د. صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، التدين علاج للجريمة، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة ثانية، 1999، ص 204.
- (30) - المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان. مصلحة الإحصاءات، دورية شهرية، 2006.
- (31) OMD, Bulletin OMD/Entreprises, édition spéciale, 1999.